

القانون الإداري

الجزء الأول

- ماهية القانون الإداري
- التنظيم الإداري • النشاط الإداري

الأستاذ الدكتور
حمدي القبيلات
أستاذ القانون الإداري
جامعة العلوم الإسلامية العالمية
عميد كلية الحقوق
جامعة الإسراء - سابقة

محكم علمياً



دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمان - الأردن



الفهرس

15	المقدمة
19	الفصل التمهيدي: ماهية القانون الإداري
20	المبحث الأول: مفهوم القانون الإداري ونشأته
20	المطلب الأول: مفهوم القانون الإداري
20	الفرع الأول: تعريف الإدارة العامة
21	الفرع الثاني: تعريف القانون الإداري
23	المطلب الثاني: نشأة القانون الإداري وتطوره في فرنسا وبريطانيا
23	الفرع الأول: نشأة القانون الإداري وتطوره في فرنسا
27	الفرع الثاني: نشأة القانون الإداري في بريطانيا
29	المطلب الثالث: نشأة القانون الإداري وتطوره في الأردن
39	المبحث الثاني: مصادر القانون الإداري وخصائصه
39	المطلب الأول: مصادر القانون الإداري
40	الفرع الأول: المصادر المكتوبة للقانون الإداري
50	الفرع الثاني: المصادر غير المكتوبة للقانون الإداري
59	المطلب الثاني: خصائص القانون الإداري
68	المبحث الثالث: معيار تمييز القانون الإداري وعلاقته بفروع القانون الأخرى
68	المطلب الأول: معيار تمييز القانون الإداري
77	المطلب الثاني: علاقة القانون الإداري بفروع القانون الأخرى
الباب الأول	
التنظيم الإداري	
87	الفصل الأول: الشخصية المعنوية
88	المبحث الأول: ماهية الشخصية المعنوية

الفرع الأول: نشأة الديوان.....	187
الفرع الثاني: تشكيل الديوان.....	189
الفرع الثالث: اختصاصات الديوان.....	192
الفرع الرابع: وسائل الرقابة التي يستخدمها الديوان وأنواعها.....	195
المطلب الثاني: ديوان الخدمة المدنية.....	199
الفرع الأول: تشكيل الديوان.....	199
الفرع الثاني: اختصاصات الديوان ومسؤولياته الرقابية.....	203
الفرع الثالث: تقييم عمل الديوان في مجال الرقابة والمعوقات التي تواجهه.....	206
المطلب الثالث: ديوان التشريع والرأي.....	208
الفرع الأول: تشكيل الديوان.....	208
الفرع الثاني: اختصاصات الديوان.....	210
المطلب الرابع: هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.....	212
الفرع الأول: عمل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.....	213
الفرع الثاني: تقييم قدرة هيئة النزاهة ومكافحة الفساد على مكافحة الفساد.....	215
المبحث الثالث: اللامركزية الإدارية الإقليمية في الأردن.....	219
المطلب الأول: تكوين المجالس المحلية في الأردن.....	220
الفرع الأول: تشكيل مجلس أمانة عمان الكبرى.....	220
الفرع الثاني: تشكيل المجلس البلدي.....	225
الفرع الثالث: تشكيل مجلس المحافظة.....	229
المطلب الثاني: اختصاصات المجالس المحلية.....	235
الفرع الأول: اختصاصات مجالس المحافظات.....	235
الفرع الثاني: اختصاصات المجالس البلدية.....	241
الفرع الثالث: اختصاصات مجلس أمانة عمان الكبرى.....	250
المطلب الثالث: تمويل هيئات الإدارة المحلية.....	257
الفرع الأول: تمويل البلديات.....	257
الفرع الثاني: تمويل أمانة عمان الكبرى.....	268
الفرع الثالث: تمويل مجالس المحافظات.....	274

المطلب الأول: مفهوم الشخصية المعنوية.....	88
المطلب الثاني: طبيعة الشخصية المعنوية.....	90
المبحث الثاني: أنواع الأشخاص المعنوية.....	93
المبحث الثالث: النتائج المتربطة على منح الشخصية المعنوية.....	101
المبحث الرابع: انقضاء الشخصية المعنوية.....	104
الفصل الثاني: المركبة الإدارية واللامركزية الإدارية.....	107
المبحث الأول: المركبة الإدارية.....	108
المطلب الأول: تعريف المركبة الإدارية.....	108
المطلب الثاني: أركان المركبة الإدارية.....	108
المطلب الثالث: صور المركبة الإدارية.....	113
المطلب الرابع: تقدير نظام المركبة الإدارية.....	120
المبحث الثاني: اللامركزية الإدارية.....	122
المطلب الأول: تعريف اللامركزية الإدارية.....	122
المطلب الثاني: أركان اللامركزية الإدارية.....	123
المطلب الثالث: صور اللامركزية الإدارية.....	145
المطلب الرابع: تقدير اللامركزية الإدارية.....	149
الفصل الثالث: التنظيم الإداري في الأردن.....	152
المبحث الأول: الإدارة المركزية في الأردن.....	154
المطلب الأول: الملك.....	154
المطلب الثاني: مجلس الوزراء.....	160
المطلب الثالث: الوزراء.....	164
المطلب الرابع: الحكام الإداريون.....	172
الفرع الأول: المحافظ.....	173
الفرع الثاني: المتصرف.....	178
الفرع الثالث: مدير القضاء.....	180
الفرع الرابع: المختار.....	182
المبحث الثاني: الأجهزة المركزية المساعدة.....	187
المطلب الأول: ديوان المحاسبة.....	187

348	الفصل الثاني: المرفق العام.....
349	المبحث الأول: ماهية المرفق العام.....
349	المطلب الأول: فكرة المرفق العام.....
351	المطلب الثاني: تعريف المرفق العام.....
356	المطلب الثالث: عناصر المرفق العام.....
359	المبحث الثاني: إنشاء وتنظيم المرافق العامة.....
359	المطلب الأول: إنشاء المرافق العامة.....
362	المطلب الثاني: تنظيم المرافق العامة.....
363	المطلب الثالث: إلغاء المرافق العامة.....
366	المبحث الثالث: أنواع المرافق العامة.....
366	المطلب الأول: تصنیف المرافق العامة حسب طبيعة نشاطها.....
374	المطلب الثاني: تصنیف المرافق العامة حسب نطاق نشاطها المکانی.....
375	المطلب الثالث: تصنیف المرافق العامة من حيث توافر عنصر الإجبار في إنشائها.....
376	المطلب الرابع: تصنیف المرافق العامة من حيث تتمتعها بالشخصية المعنیّة.....
378	المطلب الخامس: تصنیف المرافق العامة حسب مقابل الخدمة.....
380	المبحث الرابع: المبادئ التي تحكم المرافق العامة.....
380	المطلب الأول: مبدأ سير المرفق العام بانتظام واطراد.....
395	المطلب الثاني: مبدأ المساواة أمام المرافق العامة.....
398	المطلب الثالث: مبدأ قابلية المرفق العام للتعديل والتحفيز.....
401	المبحث الخامس: طرق إدارة المرافق العامة.....
401	المطلب الأول: الإدارة المباشرة.....
403	المطلب الثاني: المؤسسة العامة.....
411	المطلب الثالث: عقد الامتياز.....
418	المطلب الرابع: الاقتصاد المختلط.....
425	الأسئلة الموضوعية.....
433	المراجع.....

الباب الثاني**النشاط الإداري**

281	الفصل الأول: الضبط الإداري.....
283	المبحث الأول: ماهية الضبط الإداري.....
283	المطلب الأول: تعريف الضبط الإداري.....
287	المطلب الثاني: الضبط الإداري والضبط القضائي.....
294	المبحث الثاني: أغراض الضبط الإداري.....
294	المطلب الأول: مفهوم النظام العام.....
297	المطلب الثاني: عناصر النظام العام.....
297	الفرع الأول: المحافظة على الأمن العام.....
300	الفرع الثاني: المحافظة على الصحة العامة.....
304	الفرع الثالث: المحافظة على السكينة العامة.....
308	الفرع الرابع: المحافظة على الأخلاق والأداب العامة.....
310	المبحث الثالث: هيئات الضبط الإداري.....
316	المبحث الرابع: وسائل الضبط الإداري.....
316	المطلب الأول: أنظمة (لوائح) الضبط الإداري.....
320	المطلب الثاني: أوامر الضبط الفردية.....
322	المطلب الثالث: التنفيذ الجبri.....
327	المبحث الخامس: حدود سلطات الضبط الإداري.....
328	الفرع الأول: حدود سلطات الضبط الإداري في الظروف العادية.....
328	الفرع الثاني: الرقابة القضائية على سلطات الضبط الإداري في الظروف العادية.....
335	المطلب الثاني: حدود سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية.....
339	الفرع الأول: ماهية الظروف الاستثنائية.....
340	الفرع الثاني: الرقابة القضائية على قرارات سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية.....
344	الظروف الاستثنائية.....